

نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر

أ/ قريد سمير

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة عنابة

الملخص:

Résumé :

Cette recherche porte sur le mouvement associatif en Algérie, dans sa modernité toute relative étant donné sa conception très récente, et ce après les changements qu'a connus le pays qui a opté pour le pluralisme pouvant permettre aux associations de jouer un rôle prépondérant dans tous les domaines vitaux et principalement dans le « social ».

Considérant la rareté des études approfondies entreprise pour identifier de près le rôle social du mouvement associatif et la connaissance précise des changements intervenus, il nous a paru impératif de vous livrer cette modeste réflexion –et selon nos capacités propres- en suivant le cheminement historique visant le développement et la cristallisation du mouvement associatif en esprit et en action typiquement Algériens en commençant par la période coloniale française, puis en évoquant les décennies 70, 80 pour aboutir aux années 90 qui ont vu maître le mouvement associatif Algérien dans son aspect actuel.

يتسم البحث في مجال الحركة الجمعوية في الجزائر بالحدثة النسبية، لأن هذا المفهوم برز في الآونة الأخيرة، بعد التحول الذي عرفته الجزائر نحو التعددية، وفسح المجال أمام الجمعيات لتضطلع بدورها في جميع المجالات الحياتية خاصة المجتمعية منها.

وبالنظر إلى قلة الدراسات المعمقة والمتعلقة بالدور الاجتماعي للحركة الجمعوية، ومعرفة التحولات التي عرفت، فإننا سنحاول في هذا البحث تتبع قدر الإمكان- السيرورة التاريخية لنشأة وتطور الحركة الجمعوية في الفكر والممارسة الجزائرية، بدءا بفترة الاستعمار الفرنسي، ومرورا بحقبة السبعينات والثمانينات، ووصولاً إلى مرحلة التسعينات التي شهدت ميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية بشكلها الآني

مقدمة:

تعتبر الحركة الجموعية سمة بارزة من سمات المجتمعات الحديثة لأنها تعبر عن وعي المجتمع وفتحه على التعددية والحريات الإنسانية (الحق في التجمع الإنساني)، وبالنظر إلى الدور الفعال الذي تلعبه في مختلف مجالات الحياة، فإنها أصبحت من الموضوعات الهامة التي تحظى باهتمام الباحثين والمفكرين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، إلى جانب كونها تعتبر مؤشرا عن مدى تطور المجتمع وتحضره فإنها تمثل أيضا البنية التحتية للمجتمع المدني الذي يمثل (فضاء عاما) ينظم فيه مختلف الفاعلين الاجتماعيين في تنظيمات مثل: الجمعيات.

وفيما يلي نحاول رصد نشأة وتطور الحركة الجموعية في الجزائر من خلال العناصر التالية:

المسار التاريخي لنشأة الحركة الجموعية في الجزائر:

تؤكد الشواهد التاريخية بأنه عند تتبع أصول الحركة الجموعية في الجزائر، نجد بأنها نشأت في الحيز الموجود بين الدولة والمجتمع ضمن تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية، أدت إلى تبلورها في الفكر والممارسة، ومن خلال قراءة سوسيو-تاريخية يتبين أن الجمعيات في الجزائر مرت بعدد من المراحل الكبرى، التي سنحاول أن نقف عندها من خلال ما يلي:

1- مرحلة ما قبل الاستقلال:

بداية يجب التذكير أن نشأة الحركة الجموعية في الجزائر تعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث وجدت ثلاث تيارات كبرى، وهي: "التيار الإصلاحي الديني"، "التيار الثوري السياسي" (*). فالتيار الأول يمثل مجموعة من الشبان الجزائريين الذين طالبوا بالاندماج مع المجتمع الفرنسي، ومن ثمة المساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والفرنسيين، إلا أن مطالبه لاقت الرفض من قبل الدولة والجالية الفرنسية المقيمة بالجزائر. أما التيار الثاني فتمثله "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" التي أسسها الشيخ "عبد الحميد بن باديس"، حيث عمل على تكوين مدارس لتعليم اللغة العربية،

وناضل لأجل ترسيخ الشخصية الثقافية (الإسلامية) للمجتمع الجزائري، كما عمل على التعبئة الوطنية والسياسية للمجتمع الجزائري من أجل الوقوف في وجه الاستعمار. وأما التيار الثالث فقد تكون في أواخر العشرينات في فرنسا، وفرض وجوده على الساحة الجزائرية في الثلاثينات.

وتجدر الإشارة في السياق ذاته، أنه بحكم أن الجزائر كانت في هذا الوقت الراهن مستعمرة من قبل فرنسا فقد طبقت عليها القوانين الفرنسية، بما فيها قانون 1901 الخاص بالجمعيات، وابتداء من الثلاثينات عمل الجزائريون على تأسيس جمعيات تتألف من أصحاب المهن أو الموظفين في المؤسسات، كما ظهرت جمعيات رياضية بتشجيع من طرف الحركة الوطنية (مثل: الجمعية الرياضية القبائلية)، ورغم أنها تمثل وجهها معاكسا للجمعيات الرياضية التي أسسها الأوروبيون، إلا أنها كانت تخفي وراءها العمل الوطني. وفي سياق الدعوة الإصلاحية، ظهر نوع جديد من الجمعيات (الجمعيات الدينية) المطالبة بالإصلاح، مثل "جمعية الإصلاح لمدينة دلس" (تم تسجيلها يوم 20 نوفمبر 1931)، و"جمعية الشباب الإسلامي" لتيزي وزو (تم التصريح بها يوم 20 فيفري 1934)⁽¹⁾.

وجدير بالذكر أن هذه الجمعيات عملت على تشكيل وعي قومي لدى العديد من الجزائريين خاصة في مجال الإصلاح والتربية، كما أنها لعبت دورا نضاليا في تعبير الجزائريين عن رفضهم لمسح شخصيتهم وثقافتهم الوطنية والإسلامية، فضلا عن دورها الرعائي الخيري المتمثل في "التضامن والتكافل"...

وهكذا يمكن القول أن الحركة الجموعية في الفترة الاستعمارية اقتصر دورها على بعض المجالات (المهنية، الرياضية، الثقافية، الخيرية)، حيث عمل الاستعمار على تهيمشها ومحاصرتها، ولذلك فإن نموذج الدولة الاستعمارية بمختلف ممارساتها القمعية أوجد العداء بين المواطن الجزائري والدولة الفرنسية، مما نتج عنه شرخا في علاقة المجتمع المدني بالدولة، فبرزت بذلك الحركة التحررية والتمثلة في "حزب الشعب الجزائري" و"حركة انتصار الحريات الديمقراطية" و"حزب جبهة التحرير الوطني"، وبعض الجمعيات الوطنية الإسلامية كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي انصب اهتمامها على قضايا التعليم، وتكريس الهوية الثقافية الإسلامية المخالفة للمجتمع الفرنسي.

2- مرحلة ما بعد الاستقلال:

2-1- الفترة الأولى (1962-1979):

بعد استرجاع الجزائر سيادتها في 05 جويلية 1962 صدر أول دستور للبلاد سنة 1963، وقد نص في مادته 19 على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات، إلا أن الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) أكد في مؤتمره الأول سنة 1964 على أن تعدد الأحزاب هو في حد ذاته ليس مقياسا للديمقراطية ولا الحرية، كما أن تعدد النقابات يمكن أن يؤثر على (المصلحة العامة) للعمال، لذلك فإن الجهاز المعبر عن طموحات الجماهير هو الحزب الواحد الطليعي، وحتى يكسب القدرة على تعبئة الجماهير ينبغي عليه تأطير الفلاحين، العمال، الشباب، النساء، وقدماء المجاهدين في منظمات وجمعيات تعمل تحت وصايته ووفق توجيهاته⁽²⁾.

وواضح من خلال هذا، أن المجتمع الجزائري خرج من سيطرة الاستعمار، ليدخل في بوتقة الحزب الواحد الذي سيطر أيديولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني (ومنها الحركة الجموعية)، ومنع إنشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه، وما زاد من صعوبة إنشاء الجمعيات في هذه الفترة ومن نشاطها أيضا هو عدم وجود قانون جزائري للجمعيات، لأن أغلب هذه الجمعيات سواء (الخيرية أو الرياضية أو الترفيهية) بقيت تنشط وفقا للقانون الفرنسي الصادر سنة 1901.

يأتي هذا في الواقع في مرحلة جديدة دخلت فيها الجزائر تحت شعار بناء دولة وطنية بمشاركة الجميع سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي تكون بديلا حقيقيا للدولة الرأسمالية الاستعمارية (فرنسا)، غير أن هذا لم يتحقق، بحيث عجزت الدولة "عن تفويض البنى الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية الموروثة من عهد الاستعمار، وعن بناء قاعدة اقتصادية واجتماعية متحررة من الاستغلال والتبعية، بحيث تكون فيها السيطرة الطبقية لجماهير العمال والفلاحين الفقراء والفئات الوسطى"⁽³⁾.

وبهذا أثبتت التجربة التنموية فشلها لأنها قامت على اشتراكية وهمية، وتأسست على بنى تسلطية، سيطر فيها الحزب الواحد على النظام السياسي والاجتماعي ومنع من قيام فكرة التعددية والحرية الجموعية.

وجدير بالتأكيد في السياق ذاته أن الحركة الجمعوية بقيت منتظمة وفقا للقانون السالف، إلى غاية سنة 1970، أين تم إصدار أول تشريع جزائري، ويتمثل في الأمر رقم 71/79 المؤرخ في 03 سبتمبر 1971 الخاص بالجمعيات، إلا أن تأثير هذا الأمر كان جد محدود لأنه يمنع قيام أي جمعية من شأنها المساس بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولأن أي تعديل للقانون الأساسي أو مقر الجمعية يخضع للموافقة المسبقة للجهة التي أعطت الموافقة. وبالتالي فإن هذا الأمر أبقى على الجمعيات تابعة سياسيا واجتماعيا للحزب الواحد، مما يقيد ذلك من النشاط الجمعوي ويحد من حرية الجمعيات في المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، إلى أن جاءت فترة الثمانينات التي أحدثت قفزة نوعية في مسيرة الحركة الجمعوية.

2-2- الفترة الثانية (1979-1989):

على الرغم من القيود التي وضعها القانون أمام إنشاء الجمعيات ونشاطاتها، إلا أن إرهابات التغيير بدأت تظهر جليا خلال الربيع الأمازيغي في أفريل 1980، بحيث أدرج مناضلو الحركة البربرية مطالبهم ضمن سياق حقوق الإنسان والديمقراطية و"بتاريخ 25 ديسمبر 1985 أعلن رئيس الجمهورية عن تمسكه بدوره بمبادئ حقوق الإنسان، لكن أكد كذلك تمسكه بالحزب الواحد، وفي سنة 1986 أعلن رئيس الجمهورية عن عدم خشيته من قيام هيئة تتكفل بما سماه حقوق الإنسان"⁽⁴⁾. وبذلك نشأت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان وبعض الجمعيات النسوية خارج إطار جبهة التحرير الوطني، والتي كونت النواة الأولى للمجتمع المدني في الجزائر.

وفي خضم التعثر الديمقراطي باتجاه فسخ المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني (خاصة الجمعيات)، وبالنظر إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتردي، شهدت الجزائر انتفاضة شعبية في 05 أكتوبر 1988، كانت نقطة تحول بارزة في البلاد "ولعل أهم ما ميز النظام السياسي والمؤسساتي للجزائر عشية تلك الانتفاضة هو أنه كان على درجة متقدمة من الانحلال والتفكك، ومهددا بالانهيار نتيجة لوضعية معقدة تداخلت فيها عدة عوامل أهمها: وجود تباين اجتماعي صارخ، و(السلطوية) السياسية للنخبة الحاكمة، والإثراء الفاحش لأقلية محمية، إضافة إلى تهميش وإقصاء غالبية المجتمع

(خاصة فئة الشباب الذين يمثلون 75% من السكان)، عن كل القرارات الحاسمة في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع⁽⁵⁾. وبذلك فإن هذه الانتفاضة أدت إلى بروز مجتمع مدني، كانت أهم تطلعاته المشاركة الحرة (للعمل الجمعي) في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن أن هذه الأحداث دفعت بالعديد من الجمعيات (حقوق الإنسان، حركة الصحفيين، اللجنة المناهضة للتعذيب، جمعيات نسائية) للضغط على السلطة السياسية حتى تقوم بإصلاحات شاملة تماشيا مع أهداف التنمية الوطنية.

هذا، وبالنظر إلى العوامل (السالفة الذكر)، والتي يضاف إليها فشل النموذج الاشتراكي في التنمية، وكذا تراجع الدولة عن الوفاء باحتياجات المواطن الأساسية، سواء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فقد وجد النظام السياسي نفسه مدفوعا إلى إعادة التفكير في أحكام الدستور، مما انتهى به إلى المصادقة على دستور 1989 الذي تراجع عن مبدأ الحزب الواحد (في تشريع النصوص القانونية)، وعمل على حماية حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية "ورغم أن هذا الدستور حرر بصورة سريعة وتحت ضغوط اجتماعية وسياسية، فإنه أحد ثورات في تاريخ المؤسسات الجزائرية، لأنه لأول مرة يعترف بالحق في تأسيس جمعيات لاسيما ذات طابع سياسي (المادة 40 منه)"⁽⁶⁾. وبالتالي استمدت الجمعيات قوتها ومكانتها دستوريا في المجتمع، وأدى ذلك إلى بروز العديد منها: جمعيات مدنية، وجمعيات ذات طابع سياسي... الخ.

ويمكن القول أن هذه المرحلة شهدت نموا متزايدا لمؤسسات المجتمع المدني، وخاصة الجمعيات، ونذكر منها ما يلي:

أ- **الجمعيات النسائية الخيرية**: ظهرت هذه الجمعيات لزيادة مشاركة المرأة في الحياة التنظيمية، كما اهتمت ببعض القضايا المجتمعية مثل: القضاء على الأمية والنقل من حدة الفقر⁽⁷⁾.

ب- **الجمعيات والاتحادات النسائية**: هذه الجمعيات في معظمها تابعة لأحزاب المعارضة، مثل: الاتحاد النسائي التابع لجبهة القوى الاشتراكية أو التابع لحركة مجتمع السلم، أو التابع لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية... الخ، وأخرى تابعة لجهاز

الدولة أو السلطة السياسية الحاكمة كالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA) الذي كان تابعا لجبهة التحرير الوطني.

ج- جمعيات حقوق الإنسان: ولعل أهمها:

1- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

2- الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان.

3- جمعيات المساواة أمام القانون، والمرصد الجزائري لحقوق الإنسان⁽⁸⁾.

د- الجمعيات الثقافية: وقد انقسمت إلى فئتين: إحداهما تدافع عن اللغة العربية

وأبرزها "الحركة العربية الجزائرية" برئاسة "بكوش عبد الحفيظ" ومن أهم مبادئها حسب بيان تأسيسها: "نحن كجزائريين عرب على اقتناع تام أن الوضع في الجزائر ليس مشكلة اجتماعية فقط، بل إنه مشكلة عرقية وثقافية بين العرب والبربر، والفرانكفونيين لذلك قررنا تأسيس حركة جديدة ينظم إليها الغيورين على عروبتهم"⁽⁹⁾. وأما الثانية فتتمثل في "الحركة الثقافية البربرية" (MCB) وتشكلت في منطقة القبائل منذ أوائل الثمانينات، وتهتم بالحفاظ على الهوية البربرية، وتبدو هذه الحركة متداخلة مع الأحزاب السياسية، وتتجه نحو مزيد من التنازل لصالح العمل السياسي⁽¹⁰⁾. فضلا عن وجود جمعيات أخرى عديدة تهتم بالوضع الثقافي وتنشيطه عبر كامل القطر الوطني.

هـ- الجمعيات التطوعية: وارتبطت نشأتها بالانفراج الديمقراطي (إلى حد ما)،

الذي شهدته الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، حيث لوحظ زيادة كبيرة في عدد الجمعيات التطوعية الناشطة في مختلف المجالات من 12 ألف جمعية في عام 1989 إلى 40 ألف جمعية في العام اللاحق⁽¹¹⁾.

2-3- الفترة الثالثة (1990 إلى الوقت الحالي):

لقد عرفت مرحلة التسعينات جملة من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، والتي كان لها الأثر العميق في إحداث التحول الديمقراطي والتعددية وفسح المجال أمام الحركة الجمعوية لتؤدي دورها في عملية البناء الاجتماعي. فبعد المصادقة على قانون 31/90 لـ 4 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، شهدت الحركة الجمعوية نموا متزايدا، يمكن تفسيره بعدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- العوامل السياسية:

لقد بينت التجربة السياسية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال، والمتمثلة في سيطرة الحزب الواحد أنها تمت من منطلقات خاطئة، لأنها قيدت حرية التعبير، وأدت إلى تأخير التحول الديمقراطي، ولذلك "أصبح الجميع مع بداية التسعينات يرى أن الحزب الواحد يؤدي بالضرورة إلى اختناق الحريات الفردية والجماعية"⁽¹²⁾. ونتيجة لضبابية المناخ السياسي الذي عرفتة البلاد في هذه المرحلة (1962-1988)، وبفعل غياب تقويم جدي للأوضاع المتأزمة عبر أغلب المواطنين عن سخطهم وتذمرهم من النظام السياسي الحاكم، وفي هذا الإطار يعتبر الباحث "عنصر العياشي" أن "نقطة الضعف الأساسية للنظام، وبالأذات في الثمانينات، هي نقطة فقدانه للشرعية بخاصة وأن قاعدته التقليدية (الشرعية التاريخية والثورية) قد أضحت بدون معنى لدى الغالبية التي يمثلها جيل من الشباب المولود بعد الاستقلال، إضافة إلى قيام النظام السياسي على القوة، بفعل الصراع الذي وقع بين المجموعات المتنافسة على السلطة منذ نهاية حرب التحرير"⁽¹³⁾.

هذا وقد فرضت هذه التحولات على النظام السياسي في الجزائر بعض التنازلات، وذلك من خلال التفكير جدياً في تحديث العمل الجماعي.

ب- العوامل الاقتصادية:

لقد عرف الاقتصاد الوطني منذ السبعينات، وبداية الثمانينات تطورات جوهرية كان أهمها فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية، مما ترك قناعة لدى الغالبية العظمى من الجزائريين بضرورة إصلاح النظام السياسي الذي عمل على استنزاف ثروات وطاقات البلاد، وعمق من الفوارق الاجتماعية وتفاشي البطالة، وجعل السلطة والثراء في يد قلة من الجزائريين⁽¹⁴⁾.

وفي ظل هذا الوضع المتأزم الذي مر به القطاع الاقتصادي، وجدت الدولة نفسها مجبرة على استيعاب هذا التنوع في تشكيلات المجتمع الجزائري (خاصة فئة الشباب)، وللتخفيف من حدة المعارضة لجأت إلى إحداث تغييرات جذرية على مستوى النظام التشريعي، لفسح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني لتؤدي دورها في عملية التنمية الشاملة.

ج- العوامل الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي⁽¹⁵⁾:

- ارتفاع نسبة البطالة (25-30%) خاصة عند الشباب.
- انخفاض القدرة الشرائية للمواطن خاصة مع تدهور قيمة الدينار.
- الارتفاع المتزايد لعدد السكان، بحيث وصل هذا العدد إلى 26 مليون نسمة سنة 1992.

- ضعف قدرة الدولة في مجال خلق مناصب شغل جديدة أو المحافظة على المناصب الموجودة بسبب قلة إمكانيات الاستثمار من جهة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية من جهة أخرى، والتي تتطلب في العادة تقليص عدد العمال.

ويبدو هكذا أن هذه العوامل مجتمعة ساهمت بشكل أو بآخر في إحداث نقلة نوعية على مستوى البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، تبلورت على وجه الخصوص في صدور قانون 31/90 الذي عملت السلطة فيه على إحداث تعديلات على التشريع الخاص بالجمعيات وفق ما يلي⁽¹⁶⁾:

- تكريس حرية إنشاء الجمعيات في مختلف مجالات المجتمع (الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، المهنية، الترفيهية، البيئية...).
- رفع مختلف العراقيل الإدارية والبيروقراطية.
- تبسيط إجراءات التأسيس وتحديد المدة القانونية لدراسة الملف من طرف السلطات المعنية، مع ضرورة مراعاة في المقابل بعض الالتزامات التنظيمية البسيطة من قبل الجمعيات (مثل أن يتمتع المنخرط بالجمعية بكل الحقوق المدنية والسياسية، ولم يسبق له ارتكاب سلوك مخالف لمصالح الوطن).
- تحديد القواعد القانونية لحماية مبدأ إنشاء الجمعيات (مثل الحق في الطعن وحل الجمعيات الذي أصبح من صلاحيات السلطة القضائية وليس الإدارية).

ويتبين هكذا بأن الدولة حاولت في هذه الفترة تشجيع تكوين وتأسيس الجمعيات حتى تعمل على تقليص حدة التوتر والصراع (بعد أحداث أكتوبر 1988)، وحتى تسهم في خلق مجتمع مدني قوي وفعال مؤسساتيا في جميع الميادين، ويعمل على تحقيق التنمية

المحلية والوطنية، وهو ما وقع النص عليه في الفقرة الثانية من المادة 43 من الدستور والتي جاء فيها ما يلي: "تشجيع الدولة ازدهار الحركة الجموعية" ذلك أن:

أ- المجتمع المدني أصبح يمثل في هذا الوقت بالذات شريكا اجتماعيا لا غنى عنه في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بجوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ب- أن الدولة أصبحت عاجزة في ظل التحول إلى نظام اقتصاد السوق - عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطن، ولذلك فإن تشجيع الحركة الجموعية قد يخفف الضغط عن الحكومة في هذا المجال.

ج- أن الحركة الجموعية أصبحت تمثل أرقى صور التفاعل الاجتماعي بينها وبين الإدارة المحلية من خلال التعاون على تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

د- باعتبار أن الحركة الجموعية تمثل (رأس مال اجتماعي) وشريكا اجتماعيا وأساسيا وجب أن تتلقى المساعدة والمساندة من الدولة لتنتشر أكثر وتقوم بهذا الدور الحيوي في مختلف مجالات الحياة (الثقافية، البيئية، الصحة، التضامن الاجتماعي...).

الخاتمة:

كانت هذه المقالة محاولة للتعرف على نشأة وتبلور الحركة الجموعية في الجزائر، وقد تبين من خلالها أنه على الرغم من اعتبار مرحلة التسعينات مرحلة حاسمة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجموعي، إلا أنه لازالت العديد من المشكلات تعترض مسيرة الحركة الجموعية في الجزائر، والتي تتمثل -في تقديرنا- في نقص التمويل وعدم كفايته، وغياب الخبرات والكفاءات في مجال النشاط الجموعي، ونقص العمل التطوعي، وغيرها من المشكلات التي تبدو كمعوقات وظيفية قد تعترض نشاطات الجمعيات وتحد من دورها في خدمة الفرد والمجتمع.

الهوامش:

* للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: عبد القادر الزعل: المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي. (ورقة مقدمة للندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، حول "المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1992، ص ص 446-447.

¹ - أنظر في هذا الصدد:

- محمود بوسنة: "الحركة الجمعوية في الجزائر، نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية"، مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة بقسنطينة عن جامعة قسنطينة، العدد 17، جوان 2002، ص 139.

- محمد إبراهيم صالح، "التحديث وإعادة الأقلدة من خلال الحقلين الجمعوي والسياسي منطقة القائل نموذجاً"، نله إلى العربية محمد غانم، مجلة إنسانيات في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، الصادرة بالجزائر عن مركز البحث في الأنثروبولوجية والثقافية، عدد 08، ماي/أوت 1999، ص ص 22-28.

² - بوجمعة غشير: "الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر"، ندوة المبادرة العربية من أجل حرية الجمعيات، عمان، 9-10 ماي 1999.

موقع الإنترنت:

<http://www.arabifa.org/ARABIFA/aifa.nsf/asearchiview/64692E7DA899B4A9C2256BB80057C156?openDocumentArabic>.

(تم تصفح الموقع بتاريخ 05/05/2004).

³ - أوهابيبية فتيحة: "الإطار التنظيمي للجمعيات الجزائرية في ظل التغيرات السياسية الكبرى"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع حول المؤسسات المجتمعية وتحديات التغيرات الكبرى في المجتمع الجزائري، قسم علم الاجتماع، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، 16-17 ماي 2004، ص ص 02-03.

⁴ - بوجمعة غشير، مرجع سابق، الموقع نفسه.

⁵ - عنصر العياشي: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 09.

⁶ - بوجمعة غشير، مرجع سابق، الموقع نفسه.

⁷ - نصيب ليندة: الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني، "جمعيات مدينة عنابة نموذجاً"، (رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة)، إشراف: قيرة إسماعيل، (2001-2002)، ص 78.

⁸ - أيمن إبراهيم الدسوقي: "المجتمع المدني في الجزائر (الحقرة-الحصار-الفتنة)"، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 259، سبتمبر 2000، ص ص 66-68.

⁹ - المرجع نفسه، ص 68.

¹⁰ - نصيب ليندة: مرجع سابق، ص 79، نقلاً عن: خالد عمر بن قفة: "بربر الجزائر، تدمير ذاتي وحضور إعلامي"، في سعد الدين إبراهيم مشرف: الملل والنحل والأعراف، التقرير السنوي السادس، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، 1999، ص ص 85-86.

¹¹ - أيمن إبراهيم الدسوقي: مرجع سابق، ص 69.

¹² - محمود بوسنة: مرجع سابق، ص 138.

¹³ - عنصر العياشي: مرجع سابق، ص 09.

¹⁴ - علي الكنز وعبد الناصر جابي: "الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة"، مجلة المستقبل العربي، الصادرة ببيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 183، ماي 1994، ص 25.

¹⁵ - محمود بوسنة: مرجع سابق، ص 139.

¹⁶ - أنظر في هذا الصدد:

- المرجع نفسه، ص 136.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المادة 04 من قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات، العدد 53، الجزائر، 04 ديسمبر 1990، ص 02.